



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٧٩/٦/٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

## الأمن الغذائي

### كيف يمضى.. وإلى أين؟

لن نتأثر بالمقاطعات وبعد ٥ سنوات على الأكثر سنصدر محاصيلنا  
شبكة مواسير تدفع مياه النيل إلى سيئات وتحملها إلى كل الوادى

حكاية ظمى النيل حلقه الفاسطيق .. إن أى منساح تدرج أى أرض

للشركات الإنتاجية ..

نعم

للاستهلاكية التى يديرها أجنب

لا

للقطاع العام المتطور ..

نعم

للاقتصاد الحر والمستغل

لا

● على النولة أن تضرب الاحتكارات وعليها أن تحدد نسبة الربح

معدلات النمو السكانى فى بلدنا لا تجرى بسرعة وإنما تهرول بجنون تجاه حافة  
الانفجار ، وعلى وجه اليقين إذا لم يبذل المصريون أقصى الجهود فلسوف نرتكب  
الخطيئة مضاعفة .. سنقتل مستقبلنا ونخفق بأيدينا الأحلام ! بل إننا - حتى - لن نجد  
أنفسنا لنعاقبها لأنها ستكون قد اختلطت بشظايا البركان !

وإذا كان على الكلمة - فى هذه الظروف - أن تلتزم بتعبير الأمانة .. فإنه ينبغي  
عليها أن تخلص - بلا حرج - موقعها أمام حركة الفعل !

إن الفعل يتحرك على أكثر من مدار ، فى مقمته « قضية الأمن الغذائى » التى  
تستهدف بالعجل توفير الطعام لكل فم وبالطموح تصدير الفائض الانتاج الزراعى إلى  
الخارج وسيتحقق هذا - كما يؤكد المهندس عثمان احمد عثمان - بعد خمس سنوات  
على الأكثر ! إن الرجل يقول هذا بحماس شديد بصفته « مشرفاً على الأمن الغذائى » و  
« رجل أعمال » عرك أسواق الحياة وعركته طوال أربعين عاماً ..

إنن : كيف يحدث هذا .. وما الذى يجعله يؤكد هذا الكلام ؟

وبصراحة أكثر : ما هو دوره كمشرف على الأمن الغذائى ؟ وما دوره فى كل هذه  
الشركات والبنوك التى يؤسسها ؟ وما الذى يستفيد منها ؟ وما هو المقابل الذى يحصل  
عليه والذى - فى البداية والنهية - يحدد خط تفكيره .. وبالتالي : خط حركة الفعل ؟



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

واستطعنا أن ننشئ ونقيم مشروعات  
عديدة مستفهما خبرتي في السوق ..



« قد يقولون انني لست مهندسا  
زراعيا فما دخلني بهذا ؟ واقول انني  
لا ادخل في « التكنيك » والتفاصيل  
الفنية وإنما في نوعية الأفكار ..  
« أبسط لك المسألة ..

« افترض إن عشرة أشخاص  
يفكرون في مشروع ما وكل منهم لديه  
رأى أو تصور .. فماذا يكون دورى  
أنا ؟ .. أستطيع تلخيص هذه الأفكار  
وبلورتها - بإحذف أو الاضافة -  
لتصبح فكرة واحدة عملية قابلة للتنفيذ  
والنجاح على شكل شركة أو مجموعة  
إنتاجية أو غير ذلك مما يدخل في مجال  
رؤيتي كرجل أعمال .. وبهذا استطعنا  
تشبيد عدد من المشروعات منها -  
مثلا - شركة الدواجن التي نالت  
بإنجاحها تقدير البنك الدولي ووضعها  
في مستوى عالمي وأعطاهم ثمانية  
ملايين دولار لتطوير عملياتها ..

« صحيح أنه برغم هذه الشركة  
وشركات كثيرة أخرى لا تزال  
تستورد الدواجن .. لأننا لا تزال في  
البدائية فشركتنا في مرحلة  
« التسمين » لكن بعد سنة واحدة  
ستنتج ١٥ مليون كتكوت تزداد فيما  
بعد ..

« كذلك أيضا أسسنا شركات  
لتسويق الأسماك ، وللتنمية  
الزراعية والنقل .. ولتنوع النشاط  
نتعامل مع البنوك .. وفي يوم قررات

« أحب في البداية أن أوضح أمرا  
هاما .. إن لقب المشرف على الأمن  
الغذائى شرف لى .. إننى مهندس  
مبنى .. والمهندس المبنى هو مهندس له  
صلة بالأرض والزراعة .. لكنى - مع  
هذا - أؤكد ان في مصر خبراء  
ومتخصصين على مستوى عال ، وفيها  
مهندسون زراعيون ممتازون .. بمعنى  
أن بلدنا غنى بالخبرات التي قطعت  
شوطا كبيرا في مختلف المجالات والتي  
يحترمها العالم كله ويقدر مجهوداتها  
ويستفيد منها ..

« وبالمناسبة لى .. فان لى خطا  
معروفا قوامه الاحتكاك بالشوارع  
والناس .. وهذا ما يصنع « رجل  
الأعمال » الذي لا تصنعه شهادة أو  
علم وإنما موهبة تصقلها تجارب  
عريضة وخبرات على مدى العمر ..  
ولقد اكتسبت هذا منذ منذ أن كنت في  
بداية حياتي العملية - بعد تخرجي من  
الهندسة - عندما كنت أنام على عربة  
الكارو بجوار طن الحديد من بولاق إلى  
الهرم حرصا عليها ولتصل بسرعة إلى  
موقع العمل ..

« هذا المشوار علمني الكثير ..  
وأين له بالكثير .. وجعلني « رجل  
أعمال » ومن ثم فعندما نادى الرئيس  
أنور السادات - منذ ثلاث سنوات -  
بالأمن الغذائى - هنا في منطقة  
الإسماعيلية - وجدنا المطلوب .. فكرنا  
على الفور في الوسيلة .. ما الذي  
نريده ؟ وكيف نحقق ما نريده ؟ وبإى  
إمكانيات ؟ .. والحمد لله الذى وفقنى



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ميزانية احسد البنوك الاجنبية في الصحف فوجدت انه كسب مليوني دولار في السنة ! .. وتحرك « رجل الأعمال » في داخلي وفكرت « ولماذا لا نكسب نحن ؟ » واتصلت برجل الاقتصاد محمد الخواجه - رحمه الله - وكان قد استقال لتوّه من الحكومة الاتحادية .. وعندما التقينا عرضت عليه فكرة انشاء بنك القناة ليكون مصرياً تتعامل معه شركائنا فتتحقق فائدة مزوجة ويدخل الربح لمصر والمصريين بسبل الاجانب .. ورحب الرجل بالفكرة واخذ ٢٤ ساعة لمزيد من التفكير ثم بدأنا الخطوات التنفيذية ..

« ليس معنى هذا اننى ضد انشاء بنوك اجنبية .. مرحبا بها لكن علينا ان ندخل معها حلبة المنافسة والبقاء للأصلح .. وعلينا ان نستثمر التجربة .. فمثلا نتيجة لتعدد تشاطاتنا وشركائنا هنا في الاسماعيلية يتردد علينا عرب واجانب عديون وبصفة مستمرة وهذا ما جعلنا نفكر في انشاء فنق لا نقيم فيه هؤلاء فقط وانما أيضا اسهاما في التنمية السياحية للمنطقة ..

« ربما اركز في المشروعات على الاسماعيلية .. ربما لتكون نموذجا للأمن الغذائي .. ربما لأنها بلدى .. فيها مولدى وشبابى واقامتى .. وأعرف ابناءها وهم يتجاوبون معى في انشاء المشروعات .. لكن اذا كان

في الاسماعيلية اكثر من ١٢ شركة فلقد شاركنا في تاسيس نحو اربعين شركة اخرى في القاهرة وفي اسوان وفي غيرها من عواصم المحافظات .. وايضا شركات يسهم فيها العاملون في « المقاولون العرب » .. سبب ذلك ان « المقاولون » تعطى العاملين فيها ارباحا تصل الى الف جنيه للواحد سنويا ففكرنا في الاستفادة من هذه الأرباح لفائدة العاملين بدلا من انفاقها استهلاكيا أو في الكماليات ولمصلحة البلد أيضا .. وطرحنا اسهما جمعنا في الدفعة الأولى - مليون جنيه واسسنا عددا من الشركات مثل « السقالات المعدنية » وغيرها مما يفيد « المقاولون » وكل المقاولين ويفيد مصر ..

« في نقابة المهندسين فعلنا أيضا ذات الشيء .. مما الذى يربح المهندس ؟ في رأى انه يرتاح اذا زادت موارده المالية .. لهذا وضعنا مشروعات يسهم فيها المهندسون ويربحون مثل البنك الذى سيفتتح يوم ١١ اكتوبر - يوم المهندس - وشركات اخرى للمكرونة والمياه الغازية وغيرها ..

« اننى اميل وأشجع الشركات الإنتاجية التى تسهم في الاقتصاد القومى .. اما الاستهلاكية فانها في رأى لا يجب أن تكون في يدي الاجانب .. ان هذا في منتهى الخطورة .. ان الاجنبى يربح



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أعطى كل خبرتى لبلدى .. وكان شرفا لى ان أصبح مشرفا على الأمن الغذائى ..

« أنا لا أتقاضى مقابلا مانيا على هذا العمل .. بل اننى أعطيتى معاشى لصندوق نخصصه للأعمال الخيرية ..

« إننى أعيش الآن وأنفق من رصيد أعمالى فى الفترة السابقة لتسوليتنى الوزارة سنواء فى مصر أو فى الأمة العربية ..

« المقابل الوحيد الذى أحصل عليه ويرضىنى ويملأنى فخرا وسعادة هو عندما تحقق الشركات والمشروعات النجاح ..

« هذا هو المقابل فضلا عن وفاء دينى لبلدى بوضع حصاد الخبرة وحصيللة التجربة لكل من يحتاجها فى أى مكان فى مصر ..

« إننى لا أعمل بمعزل عن الدولة .. وإنما داخل الأهداف الاستراتيجية لخطتها ..

« لقد وضعت الدولة خطة لتعمير سيناء .. ولنا فيها نور .. فنحن مثلا ننفذ الآن نفق الشهيد أحمد حمدى فى السويس ليصل سيناء بالوادى من تحت قناة السويس .. وهناك نفقان آخران سيبدأ العمل فيهما قريبا ..

« أيضا فأننا سننفع مياه النيل إلى صحراء سيناء من خلال « المواسير » عند نقطة أمام السويس .. كما ندرس الآن عملية

بسرعة ويأخذ المال الى الخارج .. لهذا يجب ان تكون المشروعات الاستهلاكية فى أيدي المصريين .. انهم لو ربحوا فالمال سيصبح فى مصر كما ان على الحكومة ان تراقب هذا لتحصل على الضرائب من الربحين لصالح الآخرين ..



« نورى بالنسبة لكل هذه الشركات والمشروعات هو التوجيه والتخطيط .. هو خبرة أضعها فى حساب المصلحة العامة ..

« اننى لا اساهم فى أى من هذه المشروعات بسهم واحد .. بمليم واخذ ..

« لماذا ؟ ..

« إننى رجل أعمال ..

« ويوم أن كرمتنى مصر وجعلتنى وزيرا تغير وضعى ..

« قبلها كنت « مقاول » .. « رجل أعمال » .. أطرق بابك وباب غيرك بحثا واتفاقا وتعاقدا على المشروعات وما يتطلبه هذا من اسلوب حديث وعلاقات معينة .. لكن بعد أن صرت وزيرا تغير الوضع تماما .. ومن هنا البت على نفسى الا امارس أعمالا خاصة .. وقفز أمامى السؤال الكبير :

« الآن .. إختلف وضعك بمقياس جديد بعد أن كرمتك الدولة .. فهل من المصلحة ان تعود كما كنت : تطرق الأبواب وتبحث عن مشروعات ؟ وإذا لم يكن ذلك .. فماذا تفعل إذن ؟

« بغير اننى لحظة تفكير قلت : لا بد ان

« لا بد أن نحرر الانسان ليطلق طاقاته وإبداعاته .. لا بد أن ننزع منه فكرة الاعتماد على الدولة .. وليس معنى ذلك أن نترك الحبل على الغارب .. »

« أنا لا أنادى بالاقتصاد الحر على النمط الأمريكى مثلا فان لنا ظروفنا وأوضاعنا .. إنما لا بد من توجيه الاقتصاد .. الدولة تضع خططها وفى ضوء هذا تتحرك جميعا .. ننفذ ما تريده الدولة ونسبِق المغدلات المطلوبة .. »

القطاع الخاص يجب أن تتحرك له المنافسة الحرة لكن داخل الخطة العامة .. لا بد من هذه المنافسة .. لا بد أن تكون أنت المسئول عن زراعتك لأنك المستفيد منها .. لا بد أن تنظم « البقرة » بيديك وتدفعها لانك اول من سيستفيد منها ومن غير العقول أن تفعل ذلك ثم يجيء غيرك ليحطب اللبن ويأخذة ! لهذا فان نظام القطاع العام - فى رأينى - عقلية سافرة لتحريض الناس على الانحراف !

اننى لا أنادى بالغاء القطاع العام أو تصفيته أو حتى قصر نشاطاته على مجالات محددة وإنما لا بد من تسولى القيادات الصالحة الممارسة وتغيير اللوائح والقوانين المعوقة .. ولماذا نتعد بعيدا ؟ ان « المقاولون العرب » قطاع عام بالكامل وفى ظله تضاعف عدد العاملين بها ثمانى مرات وكذا عملياتها ونجحت لأن نظام العمل فيها مختلف وادارتها مختلفة بسلطات كاملة فى الثواب والعقاب .. بهذا يدخل القطاع

إنشاء شبكة من المواسير فى الوادى تحمل مياه النيل الى كافة البقاع - كبديل متحضر للثرع - ولأنها أكثر امنا وسرعة ولا تعطل طريقا أو تشق مدينة ولا قرية !

« إن هدفنا - ضمن الهدف الأساسى للدولة - وهو : زرع العسود الأخضر

« وأستطيع القول أننا بعد خمس سنوات - على الأكثر - سوف نصدر محاصيلنا الزراعية وإنتاج أرضنا .. لهذا لا بد من تشجيع الزراعة بكل السبل .. »

« أنا لا أؤمن بالشكوى من عدم وجود طمى فى مياه النيل .. إن هذا كلام من يعلل فشله ! .. إن أى مياه تزرع - بما للخبرة والاصرار - أى أرض .. »

« إننى على استعداد لمساعدة كل جمعية تريد استصلاح أراض جديدة .. فليعتبرونى « عاملا مساعدا » لتحقيق مشاريعهم !



« لن نتأثر خطة الامن الغذائى فى مصر بالمقاطعات العربية .. إن مصر هى مصر .. إذا أعطسى كل مصرى جهدا إضساقيا كل يوم فسسوف تتضاعف قوتنا .. لا بد أن نؤمن بالله .. هذا هو رأسمالى طوال أربعين عاما فى الميدان .. الايمان بالله وبيلى وشخصية المصرى .. »



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قد شاركت في اى مشروع أو عمل ..  
وأقولها لكل شباب .. لا بد من  
الايمان والعبرق .. إننى لم أولد  
مليونيرا .. لقد نمت في الشوارع  
والحوارى ونقت المر .. لا بد أن يبحث  
كل شباب عما يناسبه دون التكاليف على  
الوظيفة « الميرى » أو ينتظر توزيع  
القسوى العسامة .. إننى لا أريد  
إلغاءها .. لكن أريد أن يهجرها  
الجيل



و ..  
و .. من الممكن أن يمتد  
الحوار ويطول .. لكن  
الوقت ليس متاحا دائما ..  
والقضية تحتاج الى المزيد  
خصوصا وأن هذه أول مرة  
التقى فيها بالرجل الذى  
يتصدى لقيادة حركة  
« الفعل » ولقد طرحت ما  
بداخلى من تساؤلات ..  
وأكون قد التزمت الحق  
بقدر التزام أصانة التعبير  
بالكلمة ! □

العام في المنافسة الحرة مع القطاع  
الخاص المتنافس  
إن التنافس لا يتسبب رفع  
الاسعار .. إن هذا مرتبط بالعالم  
ومتغيراته ..

« وأرى العكس : إن التنافس  
يسبب رخص الاسعار لأن كل منتج  
يريد تسويق سلعته بسعر مناسب  
ويضارب وصولا الى المستهلك ..  
إذا حدثت إحتكارات يجب ضربها  
فورا على الحكومة أن تضرب  
الاحتكارات التى تجمع بين المنتجين  
لرفع الاسعار والتلاعب في الاسواق ..  
إن هذه الاحتكارات تخفق التنافس  
وتلغيه على حساب الجماهير ..  
طبعاً لا بد أن تقوم الحكومة بدورها  
الفعال في التخطيط والرقابة والإشراف  
وتحديد نسبة الربح



إننى كرجل محتك بالاسواق ومتصل  
بها .. أقول : إننا باستمرارنا في  
إستصلاح الاراضى والانتاج والتعمير  
سنحقق الكثير لبلدنا وشعبنا .. ولولا  
إيمانى بهذا لكنت قد إنكسرت ولما كنت

— حوار أجراه —

محمود مراد